العدد الثامن والعشرون

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجلّةٌ إسْلامِيَّةٌ – ثَقافِيَّةٌ – جامِعَةٌ – مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ كلية الدعوة الإسلامية

العدد
28
1435هـ - 2014م

1435 هجري الموافق 2014 ميلادي

- مَسْلَكُ المالِكِيَّةِ فِي الاحْتِجاجِ بالأحادِيثِ المتعارِضَةِ
- هَلْ يَجُوزُ إخْراجُ زَكاةِ الفِطْرِ نَقْدًا؟
- اللُّغَةُ وصِياغَةُ الدُّسْتُورِ (دراسة في لِسانِيّاتِ النَّصِّ الدستوري)
- أخْطاءُ الحِرَفِيِّينَ في شَرْحِ مُلْحَةِ العَرَبِ
- حِمايَةُ أمْوالِ الوَقْفِ في القانُونِ الليبيِّ
- العَلّامَةُ المُفْتِي عَبْدُ الرَّحْمنِ القَلْهُودُ

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

BULLETIN OF THE FACULTY OF The Islamic Call

Twenty eighth year

تقديم وتحقيق: د. خليفة محمد بدير*

أولاً: التقديم

يعد شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ الجوهري[1] أهم ما ألف من كتب نحوية تعليمية، فقد عرض مسائل النحو وقضاياه ليقف عليها الدارسون ويستوعبوها ويراعوها في مخاطباتهم أو عندما يكتبون، لكنه لا يندرج - تبعا لأصله - تحت نمط بعينه من حيث الترتيب والتبويب، فهو نسيج وحده[2].

(*) كلية اللغات، جامعة طرابلس - ليبيا.

(1) هو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري أحد الأعلام المشهود لهم بطول الباع في النحو وصناعة الكتابة، ولي ديوان الإنشاء بمصر وكان لا يخرج كتاب منه إلا بعد أن يقره، ثم استعفى وأقام بخلوة في مسجد عمرو بن العاص يقرئ فيه حتى قضي سنة 469هـ، انظر: **نزهة الألباء**، لابن الأنباري. أ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم (الفجالة القاهرة 1386هـ/ 1967م)، ص361ب)؛ **وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ج2، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1384هـ/ 1965م.

(2) حصر محمد إبراهيم عبادة المؤلفات النحوية التعليمية بعامة في أربعة أنماط، وهي: =

أمضى في تدريسه فترة طويلة من الزمن تسنى له خلالها إدراك تأثيره فيمن تلقى عنه من تلاميذ، قال: «فإن هذا الشرح لما كان يملى على طالبه بحسب غرضه من الإجمال، والتوسط بين الإكثار والإقلال، وكان من جني ثمرته، وتعجل منفعته، قوي بها قوة امتاز بها عن الأقران، وفاق بها أهل زمانه من طالبي هذا الشأن، رأيت بعد استخارة الله تعالى نقله من نسخته، وبذله للراغبين فيه كرغبته»[1].

وهو أقدم كتاب نحوي -فيما أعلم- يعرض صراحة لقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف واللغة، ذكرت على أنها مسلّمة في تعريف المؤلف للنحو بأنه «علم مستنبط، أي مستخرج بالقياس من كتاب الله تعالى وكلام الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكلام فصحاء العرب»[2].

استغرق شرحه كل أبواب الجمل وفصوله، وقد أكثر من المقدمات لها، وهي غالبا عبارات شديدة التركيز، كأن يقول مثلا: جملة ما في الباب كذا، أو جملة ما في الفصل كذا. فإن كان عويصاً كثير التفريعات، سرد فروعه جميعاً، ثم شرع في تناولها تفصيلاً، سالكاً في ذلك عدة طرائق منها:

أ - أسلوبُ «فإن قيل كذا فالجواب كذا، أو قيل كذا»، مثاله ما قال في باب نعم وبئس من أن الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً «إما أن يكون معرفاً بالألف واللام للجنس أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام»[3].

= التراكيب النحوية والمعمولات والعوامل، وعناصر الكلام، ثم قال: «وهناك أنماط أخرى لا تندرج تحت ما سبق ككتاب الجمل للزجاجي "ونبّه" بأن تلك الأنماط المذكورة قد تتداخل فيما بينها حيث لا حدود حاسمة». انظر: **النحو التعليمي في التراث العربي**، منشأة المعارف الإسكندرية 1986م، الصفحات 15، 19-20.

(1) انظر: **ديباجة شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، نسخة فيضى لوحة 3.

(2) المصدر السابق ذاته.

(3) **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، نسخة فيضي ج1، لوحة 71 أ.

وقرر أنه لا يجوز أن تكون الألف واللام فيه ولا فيما أضيف إليه للعهد، قال: «لأن نعم للمدح العام وبئس للذم العام، فجعل فاعلهما معرفاً تعريف الجنس وفقاً لمعناهما»[1].

ثم قال: «فإن قيل: فما تصنع بقولهم، نعم الزيدان: زيد الظريف وزيد النبيل؟ قيل: يقدر تقديراً يخرجه إلى حيز العموم وكأنك قلت: نعم هذا الجنس إذا ميزوا: اثنين اثنين، فمن ها هنا امتنع نعم أخوك زيد، وما أشبهه»[2].

ب - الاستهلال بعرض القضايا على هيئة سؤال أو عدة أسئلة تستغرق جوانبها كافة، أو ما تعلق بجانب معين منها؛ إثارةً لذهن المتلقي وجعله طرفاً إيجابيا في العملية التعليمية، مثال ذلك قوله في باب الأفعال: «جملة هذا الباب ثلاثة أسولة[3] الأفعال؟ وقسمتها؟ وأحكامها؟»[4].

وقوله في باب التنازع: «وجميع المسائل التي يعقد عليها هذا الباب ويقاس عليها النظائر تنقسم بانقسام الأفعال في التعدي وترك التعدي، وتلك سبعة أقسام، في كل قسم خمسة أسولة، وهي كيف يعمل الأول؟ وكيف يعمل الثاني؟ وكيف تقدم الثاني فيعمل. وكيف تؤخر الأول فيعمل وكيف يثني ويجمع؟

فإن كان غير متعد فليس فيه إلا ثلاثة أسولة، وهي: كيف يعمل الأول؟ وكيف يعمل الثاني؟ وكيف يثنى ويجمع؟[5].

ج - قد يطرح قضية معضلة على صورة مسائل، يذكر آراء النحاة فيها، ناصّا على ما يراه الصوابَ، قارنا رأيه بالدليل، منتصراً غالبا للبصريين.

ولا عجب أن يثني على سيبويه، ويشيد به، من مثل قوله إثر عرضه رأياً

(1) المصدر السابق، واللوحة ذاتها.
(2) **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، ج1، لوحة: 71 أ.
(3) سهلت الهمزة في المفرد سؤال، فصارت سوال، ثم جمعت على أفعلة فكانت أسولة.
(4) المصدر السابق لوحة 8 أ.
(5) **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، نسخة فيضى، لوحة رقم 74.

له: «والكوفيون لا يعرفون هذا الأصل، وسيبويه الثقة فيما يرويه والموثوق به فيما يعنيه»[1].

نقد الزجاجي في مواضع اتسم بعضها بالشدة، لكن لم تبلغ درجة الافتئات ولا تَصَيُّد الأخطاء، خلاصة هذا النقد أن هنالك تكراراً وتطويلاً في بعض المواطن أو زيادة لا داعي لها، وثمة إلباس وإبهام في مواضع أخر، مرده إلى إطلاق الماتن القول على عواهنه، واختصاره لما هو في حاجة إلى تفصيل، وتركه الاحتراز حيث ينبغي له ذلك، جرياً «على عادته في الاختصار وترك استيفاء الفائدة» على حد تعبير الشارح[2].

من ذلك أنه لم ينص على أن الجمع الذي لأكثر العدد لا يجوز تصغيره على لفظه، كما لم يعرض لتصغير الترخيم، وأهمل ما أميل لوجود الكسرة في حال، واكتفى بأربعة أنواع من الإمالة فقط وأسقط من باب الإدغام الشين التي كالجيم، مع أنها من تمام الحروف الستة المستحسنة التي أشار إليها[3].

أفاض في شرح بعض الأبواب إفاضة بلغت ضعف نص الزجاجي أو تزيد، كما استحدث بعض الفصول والأبواب تداركاً لقصور المؤلف عن تناولها، مثل:

- فصل في تعجب الإنسان من نفسه[4].
- فصل في النقط والشكل[5].
- خص إذما بباب طويل نسبيا[6] وآخر لأبنية جموع الثلاثي المجرد، كما

(1) المصدر السابق، نسخة جامع صنعاء رقم 108، لوحة 58 ب.
(2) **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، ج2، لوحة 50.
(3) سأخص مآخذه على الزجاجي يبحث ينشر قريباً إن شاء الله تعالى.
(4) انظر: **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، نسخة فيضى، ج1، لوحة رقم: 68.
(5) المصدر السابق، لوحة رقم 46.
(6) المصدر السابق، لوحة رقم 122.

أضاف أطول مقدمة جامعة مهدت لباب التصريف، وهي بمثابة مؤلف مستقل، وضع لها عنوانها، وأطلق لقلمه العنان فيها، وضمنها من الفوائد ما لا غنى عنه بحال لأي دارس للعربية عامة ناهيك عمن يريد التبلغ بعلم الصرف، فلا شك أنها عدّته لخوض غماره.

عرّف علم التصريف، وبيّن أهميته، ومنزلته بين علومها وأشاد بأن لأصحابه البصريين اليد الطولى في إقامة صرحه، وأثار فضول القارئ، وحفزه أن ينشط لدراسته ويتهيأ لفهم مسائله[1].

ثانياً: قسم التحقيق:

قال الشيخ طاهر: اعلم أن التصريف نوع من العربية شريف، وجنسٌ من اللغة لطيفٌ، إذ كانت المباني به مقرونةٌ، والمعاني فيه مدفونةٌ، والأصول معه محروسةٌ[2] والعلوم فيه محسوسةٌ، لا يتم فيه التمويهُ والتحريف، ولا يستقيم معه التلبيس والتحريف.

وقد كان أحقَّ أبواب العربية بالتقديم، وأولاها اهتماماً بالتدريس والتفهيم، إذ كان التصريف هو معرفة ذات الكلام[3] نفسها، كمعرفة أصليِّها

(1) شغلت من الجزء الثاني في نسخة فيضى من شطر اللوحة رقم 166 بترقيم الباحث إلى نصف اللوحة رقم 119 عند قوله. ثم نعود إلى كلام إلى القاسم رحمه الله.
وجدير بالذكر أن الدارس الذي أقدم على تحقيق «الكتاب نائلاً به درجة الدكتوراه، وهو علي لفتة السعدي قد فاته نشر كل ما يتعلق بباب التصريف من كتاب الجمل وهو ثلاثون لوحة كاملة تقريباً، ولا يتسع المقام هنا لغير الإشارة، وربما عدت إلى الكلام عنه لاحقاً هذا ولم أطلع على تلك الرسالة إلا والمقدمة قد طبعت. انظر: **شرح كتاب الجمل للزجاجي**، تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ) دراسة وتحقيق، بإشراف طه محسن، كلية الآداب/ جامعة بغداد سنة 2003م.
وظاهر أني اعتمدتُ نسخة فَيْضي أماً لما تميزتْ به من أنها قوبلتْ على نسخ كثيرة ونقل عن أصل معتمد وتدارسها علماء مشهورون فضلا عن كمالها، كما استعنتُ بالجزء الثاني من نسخة أخرى وكلتا النسختين حصّلتُ عليهما بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.
(2) في نسخة: «والأصول فيه».
(3) في نسخة: «ذواتُ الكلم في أنفسها»، وهما بمعنى.

من زائدها، وصحيحها من معتلها، وتامها من ناقصها، ومُظهَرِها من مدغمها، وقُلْبِها من مُبدلها، وأصليِّها من فرعيِّها، وليس كذلك ما عداها من الأبواب المقدّم ذكرها[1] فالكلام على ذات الشيء أسبق من الكلام على صفته، وعلى أبنيته أحقُّ من الكلام على حِلِيَتِه، لكنه أخِّرَ وإن كان مستَحقاً للتقديم؛ للطفه ودقته، فجُعِل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالبُ إلا وهو فيه راغبٌ، وبالتدرّب[2] غيره شهاب ثاقب، قد ارتاض بالقياس، وعرف اختلاف الناس، وقَويت نفسه، وعلت همته، فيستخرج حينئذٍ [الدفائن] ويستنبطُ الدقائق، فيكون لما اقتنى منه أوفى، ولما أخّرنا رُتبتَه أشهى وعليه أقوى، والذي يدل على فضله ومحله وقدره أنّ النحويّ واللغوي يتناهبانه، ويسرعان إليه ويتساهمانِه، فيستفيد اللغوي منه قوانين الاشتقاق، ويحوز النحوي منه قصب السباق، ولذلك قال بعض أصحابنا: التصريف واسطةٌ بين اللغة والنحو يتجاذبانه، وسماه الواسطة[3] وجعل أيدي أصحابنا فيه الباسطة، وإنما اخترع له هذه الصفة لأن خير الأمور أوسطها[4] قوله تعالى:

(1) يشير إلى أبواب النحو.

(2) في نسخة: «وفي التدرب».

(3) في نسخة: «فسمّاه بالفاء»، ويعني بقوله: «بعضُ أصحابنا» أبا الفتح عثمان بن جنيّ، انظر: **كتاب المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ط1، ج1، (مكتبة البابي الحلبي بمصر 1373هـ/ 1954م، ص4. وانظر أيضاً: **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تح فخر الدين قباوة، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1398هـ/ 1978م)، ص82.

(4) «خير الأمور أوسطها» لم يصح عن رسول الله ﷺ، وإنما هو من أقوال الحكماء، كما قال ابن عبد البرّ في الاستذكار، وقال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان من رواية مطرف بن عبد الله معضلا، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: رواه السمعاني في ذيل تاريخ بغداد بسند مجهول عن علي مرفوعاً وهو عن ابن جرير في التفسير من قول مطرف بن عبد الله ويزيد بن مرّة الجعفي. وكذا أخرجه مطرف والديلمي بلا سند عن ابن عباس مرفوعا، تكرر ذكره برواية «خيار الأمور أوسطها»، وورد في ردّ الحسن على الأعرابي الذي طلب إليه أن يعلمه دينا وسُوطا: «خير الأمور أوسطها». انظر مادة (و س ط).

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[1] ومن قوله في صفة النبي ﷺ: «إنه من أوسط قريش نسباً»[2].

لأن وسط الشيء خياره، وأصل ذلك من واسطة القلادة وهي خيار ما فيها، وكذلك قال الشاعر[3]: (بسيط)

مَا كنتِ فيهنّ إلاّ كنتَ واسطةً وَكُنَّ حولك يُمناها ويُسراها[4]

وإنما كانت أيدي أصحابنا فيه الباسطة؛ لأنهم بقوانين علمه أعرفُ، ولمعادن سرِّه أكشفُ، وإذا استوضحتَ الحال في ذلك واستكشفتَه واستقريته واستشففته سلَّمتَ إليهم العِنان، وقلتَ: حقاً هم الفرسان، وأخذتَ لغيرهم منهم الأمان، ألا ترى إلى ما يحكى عن أبي عبيدة[5] وهو في اللغة بالمكان المغبوط، والمحل المَحُوط، أنه قال في المندوحة، من قولهم: مالي عنه مندوحة، أي: مُتَّسَعٌ، إنها مشتقة من: انداح.

وصناعة التصريف تمنع من ذلك[6] لأن انداحَ: انْفَعَلَ، ونونه زائدة، ومندوحة: مفعولة ونونها أصلية.

(1) سورة البقرة، من الآية: 143.

(2) لعله المشار إليه في قول ابن منظور: «وفي الحديث أنه كان من أوسط قومه». مادة (و س ط).

(3) في نسخة: «يقول الشاعر في وصف امرأة، عوض ما هو مثبت، هذا ولم أقف له على قائل» .

(4) في نسخة: «دونك» عوض «حولك».

(5) هو أبو عبيدة معمّر بن المثنى التيمي بالولاء، كان من أعلم الناس باللغة وأخبار العرب وأنسابها، ولد سنة 110هـ، وتوفي سنة سبع ومائتين. انظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالفجالة، 1386هـ/ 1997م، ص104-111.

(6) في نسخة: «تأبى ذلك» عوض «تمنع من ذلك»، وهما سيّان.

والصواب أن اشتقاقه من الندح، والندح: جانب الجبل وطرفه وما اتسع منه، والنون فيه أصلية[1].

ومنه ما يُحكى عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب في اسكُفَّة[2] أنها من استكفّ.

وصناعة التصريف تمنع من ذلك؛ لأن استكفّ: استَفعَل وسينُه زائدةٌ، واسكفّة: أُفعُلّة، وسينُها أصلية، فلو كان من استكفّ لوجب أن يكون اسفُعْلَة [وهذا معدومٌ].

ومنه ما يحكى عنه في تنّور أنه تَفعُول، من النار.

وهذا أشنع من الأول؛ لأنه لو كان كذلك لكان تَنْؤُور، كما أنك لو بنيت تفعولاً من القول لقلت فيه: تقؤولٌ.

والصواب أنه فَعُّولٌ، بدليل تنانير، وأصله من تنر وإن لم ينطق به، كما لم ينطق بأفعال الويل والويح ونحوه[3].

ومنه ما يحكى عن التوزيّ[4] رحمه الله، وقد سأل أبا حاتم[5] الفردوس، أمذكرٌ أم مؤنثٌ؟، فقال أبو حاتم رحمه الله: مذكر، فقال التوزيّ: هو مؤنث؛

(1) انظر مادة (ن د ج).

(2) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني النحوي المعروف بثعلب إمام الكوفيين في اللغة والنحو في زمانه، ولد سنة مائتين، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين، **انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص228-232.

(3) انظر مادتيْ: (و يـ ح)، (و يـ ل).

(4) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي، من أكابر علماء اللغة، قرأ كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمي وشهد المبرد أنه ما رأى أحدا أعلم بالشعر منه، وكان أكثر الناس رواية عن أبي عبيدة، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين. انظر: **نزهة الألباء**، ص172-173.

(5) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، عالمٌ ثقة اشتهر بعلم اللغة والشعر، قرأ الكتاب على أبي الحسن الأخفش مرتين، توفي سنة خمسين ومائتين على خلاف. انظر المصدر السابق، ص189-191.

لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1].

فقال أبو حاتم رحمه الله: ذهب به إلى الجنة، فقال التوزي: يا غافلُ، أما سمعت الناس يقولون: أسألك الفردوسَ الأعلى، فقال له أبو حاتم رحمه الله تعالى: يا نائمُ، الأعلى هاهنا أفعَلُ لا فَعلى، فنكّس رأسه واستحيى[2].

ومنه ما يحكى عن أبي علي الفارسي[3] رحمه الله أنه حضر يوما عند أبي بكر بن الخيّاط[4] فأكثر أصحاب أبي بكر عليه المسائل وهو يجيبهم ويورد لهم عليها الدلائل، فلما أنفذوا أقبل على أكبرهم سناً وأوسعهم عند نفسه علما، فقال له: كيف تبني من سفرجل مثال عنكبوت؟، فقال مسرعاً مجيباً لأبي عليّ: سَفَرْوُوت، فلما سمعها قام من فوره، وصفّق بيديه، ثم خرج وهو يقول: سفرووت! سفرووت! سفرووت!، فالتفت أبو بكر إلى أصحابه، وقال لهم[5] أحسنَ الله جزاءكم، ولا كثر الله في الناس [أمثالكم][6] خجلاً من أبي علي واستحياءً منه.

وليس إيراد مثل هذا طعنا على السادات الأُوَل، إذ كانوا هم وغيرهم غير معصومين من الزلل، وإنما القصد التنبيه على محل التصريف، والتحذير من مقام

(1) سورة المؤمنون، الآية: 11.

(2) في نسخة: «واستحياء منه».

(3) هو أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، من أكابر أئمة النحويين، أخذ عن ابن سرّاج والزجاج، وعلت منزلته في النحو حتى قدّمه كثير من التحويين على أبي العباس المبرد، وأشهر تلاميذه أبو الفتح عثمان بن جني، ولقي كتابه الإيضاح العضدي رواجاً كبيراً وشرحه كثيرون، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، انظر: **نزهة الألباء**، لابن الأنباري، ص315-317

(4) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور، المعروف بابن الخياط، أصله من أهل سمرقند، قدم بغداد وناظر بها أبا إسحاق الزجاج، وكان يخلطُ المذهبين، توفي سنة عشرين وثلاثمائة. المصدر السابق، ص247، والهامش رقم: 2.

(5) في الأصل: «فقال» بالفاء.

(6) في الأصل: «مثلكم»، وهما بمعنى، بيد أن ما أثبت يحقق سجعة، وهي من سمات أسلوبه فقد راعاها في مواطن كثيرة.

التحريف، كتحريفِ من حرّف قوله سبحانه[1]: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾[2] أنه مشتق من أسِنَ الماءُ إذا تغيّر، ولو كان كذلك كان لفظه لم يتأسّن، مثل: لم يتأكّل، من الأكل، وفي عدم ذلك دليل على فساد القول به.

والصواب في اشتقاقه أن يكون من السنَة، أي مرّت عليه السنون فلم يتغيّر، وقد سقطت لامُهُ المعتلّةُ لأجل الجازم[3].

وكتحريف من حرّف في اشتقاق اسم، أنه مشتقٌّ من الوسم، بما أبطله قياس التصغير والتكسير[4].

وكتحريف من حرّف من قولهم لبائع اللؤلؤ: لّأال، وأنه من لفظ لؤلؤ بما يبطله[5] تصريف فعّال؛ لأن فعّالاً لا يكون مبنيا إلا من ثلاثي، ولؤلؤٌ رباعيٌّ، وإنما هو من معناه لا من لفظه كالسّبط، والسِّبَطْر، والدّمث والدِّمَثر[6].

وكتحريف من حرَّف في اشتقاق الوزير أنه مشتق من الأزر، في قوله تعالى حاكيًا: ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾[7] ولو كان كذلك لكان يقال: أزيرٌ، لا وزير، والصواب أنّ اشتقاقه من الوَزَر، وهو الجبل والملجأ من قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾[8] لأن الوزير ملجأ الأمور ومعتمدها ومُصدِرُها ومستندُها، فيصح حينئذ اللفظ والمعنى.

وقيل: هو مشتق من الوِزرِ، وهو الثقل؛ لأنه محطُّ الأثقال ومستودع الأعباء.

(1) في الأخرى قول الله عز وجل، عوض ما هو مثبت.
(2) سورة البقرة، من الآية: 259.
(3) انظر مادتي (س ن و)، و(أ س ن).
(4) انظر مادتي (س ن و)، (و س م). واشتقاقه من السمو.
(5) في النسخة الأخرى: «بما أبطله قياس التصريف».
(6) انظر المواد (س ب ط)، و(س ب ط ر)، و(د م ث)، و(د م ث ر).
(7) سورة طه، من الآية: 30.
(8) سورة القيامة، من الآية: 11.

والمعنيان متقاربان، وإن كان الأول أكشف في البيان، فإذا ثبت هذا كله فالتصريف: جعلُ الكلمة في جهاتٍ متخالفة[1] لضروب من المعاني مترادفة، مثل: ضَرَبَ، وضُرِبَ وضرِّيب وتضريبٍ وضَرِبٍ وتضرّب وضارب وتضارَبَ وانضرب واضطرب واضّرَبَ واضّراب واستضربَ واضروربَ واضروّبَ واضّربتْ واضّربتا، فأمثلةُ هذه كلُّها ومعانيها مختلفةٌ، ولكل واحدٍ منها حالٌ ومستقبل وأمر ونهي ومصدر واسم فاعل واسم مفعول واسم مكان وزمان، ومنها أصلي وزائد، وكلُّهُ تصريف.

وإنما سُمِّي التصريفُ تصريفاً؛ لأنه مشبّه بتصريف الرياح من مصابّها واختلافها عن مهابّها، ومن هاهنا استدلّ أصحابنا على أن أصل التصريف للأفعال لما يرى من التلعّب بها والتصرّف فيها[2] الأسماء من بعدها لما يعتورها من تصريف تصغيرها وتكسيرها ووصفها والوصف بها وتثنيتها وجمعها وإضمارها وإظهارها وتذكيرها وتأنيثها وتعريفها وتنكيرها وممدودها ومقصورها، فأما الحروف بجملتها فلا حظّ للتصريف فيها؛ لأنها على تقدير الجزء من كلمتها ومجهولة في أصلها.

وإذا كانوا قد حرموا الأسماء المُشْبِهَة للحروف أحكامَ التصريف فالحروفُ أَوْلى بذلك، وإن[3] رأيتَ مبنيا قد تُصُرِّف فيه كأسماء الإشارة، فإنما ذلك لشبهه بالأسماء المتمكنة.

والتصريف أعمُّ من الاشتقاق؛ لأن كل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقاً، من حيث كان الاشتقاق إنشاءَ فرعٍ عن أصلٍ يدل عليه، وكأنّ الأصل مدفون فيه ولديه، وهو إلى اللغة أقرب.

والتصريف يجمع الأصل والفرع، وهو إلى النحو أقرب، وقد وصف كلا

(1) في النسخة الأخرى: «مختلفة» عوض «متخالفة» وهي أنسب للسجع.
(2) في النسخة الأخرى: «التصريف» وهما سواء.
(3) في النسخة الأخرى: «وإن» عوض «فإن»، وكلتاهما صواب.

من التصريف والاشتقاق من عرف فضله، فقال: إنه نعم المقوّي والمعين، ونعم الموضّح والمعين[1] ونعم المعلم والمبصّر، ونعم المحصّل والمقرر، ونعم الكاشف عن قناع المعنى، ونعم الهادي في الاختيار إلى ما هو أولى، ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله تعالى[2] بجنّان لما اشتقّ من الجنين، والجنّة من صفة البشرية، تعالى الله عن المثال والكيفية.

وامتنعوا أيضاً من وصفه بالسخي؛ لأن أصله من الأرض السخاوية، وهي النديّة، بل وصفوه بجواد؛ لأنه من جادت السماء[3] فكأنه قد اتسع معنى العطاء ودخل في معنى صفة العَلاء، تعالى الله علوّاً كبيراً، هذا ولضيق الموضع امتنع الأصمعي[4] وغيره أن يتكلم فيه[5]؛ لأن الموصوف سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ[6]﴾[7].

وامتنعوا أيضاً من وصفه بالداري وإن كان بمعنى العالم؛ لأن أصله من الدريئة، وهي شيء يضعه الصائد لضربٍ من الحيلة والخديعة[8]، فأما[9] قول بعضهم: (رجز)

اللهم لا أدري وأنت الداري[10]

فغير معرّجٍ عليه ولا مأخوذٍ به، ووجههُ أنه أجراه مجرى عالم، وامتنعوا

(1) كذا في الأصل، لعل الصواب: «والمبين»؛ لأنه لا معنى لتكرارها.
(2) في نسخة فيضي «من وصف القديم سبحانه» عوض المثبت. ج2، لوحة 118أ.
(3) انظر مادتي (س خ و)، و(ج و ر).
(4) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الله بن أصمع، عُرف بأنه صاحب النحو واللغة والغريب والأخبار والملح، توفي بالبصرة سنة ثلاث عشرة ومائتين.
(5) في النسخة الأخرى: «أن يتكلموا» بالإسناد إلى واو الجماعة، وكلٌّ صواب.
(6) جاء في الأصل: «وهو السميع العليم»، والصواب ما أثبت، ولعله سهو من الناسخ.
(7) سورة الشورى، من الآية: 11.
(8) انظر مادة (د ر ء).
(9) في نسخة: «قول بعضهم» عوض «قولهم»، وكل صواب.
(10) هو للعجاج، انظر مادة (د ر ي).

أيضاً من وصفه بعلّامة وإن كان صفة مبالغة؛ لأن علامة النقص قد قارنته، وهي تاء التأنيث، فهي وإن كانت للمبالغة فهي مبالغةٌ بعلامة نقص.

فإذا ثبت هذا فالتصريف في نفسه لا يخلو من ثلاثة أقسام: تصريف لفظ وتصريف معنىً وتصريف لفظ ومعنى.

فتصريفُ اللفظ هو تغيير الصورة مع اتفاق المعنى من نحو: ضَروبٍ وضَرَّاب ومِضْرَاب وضَرِبٍ وضَريب، كلُّه بمعنى المبالغة، وتصريف المعنى هو تغيير المعنى في اتفاق اللفظ[1] نحو[2] العين المستعملة لعين الحيوان وعين الميزان، وعين الركبة وعين الماء وعين الذهب، فاللفظ متفق والمعنى مختلف، وكأن البيانَ بالإضافة أو الصفة قد قام مقام تغيير البنية، والأصلُ من هذا عين الحيوان؛ لأنها هي التي يصح فيها معنى المفاعلة والتفعيل من نحو: المعاينة والتعيين وغيرهما، وما عداها محمول عليها ومشبّهٌ بها.

وتصريف اللفظ والمعنى هو اختلاف اللفظ والمعنى مثل: ضاربٍ ومضروب، وعالم ومعلوم، ونحوه[3].

فأما قسمة التصريف فلا تخلو من خمسة أقسام، تصريفٌ بزيادة كأحمر وحمراء ونحوه، وتصريفٌ بنقصان كعِدة ونحوه، وتصريفٌ بقلب، كقال وباع ونحوه، وتصريفٌ بإبدال كاتّعد واتّزن ونحوه، وتصريفٌ بنقل، كنقل عين شاكٍ ولاثٍ إلى محل اللام، وكنقل حركات العين إلى الفاءات[4] نحو: قلتَ وبعتَ.

ولا يخلو التصريف من هذه الأقسام الخمسة؛ لأن التغيير في الجملة لا يخلو منها، إما أن يُزاد في الشيء، أو يُنقصَ من الشيء، أو يُقلبَ الشيء في نفسه، أو يبدل منه شيء من جنسه، أو يُنقلَ عن موضعه، فإن قيل: فإن القلب

(1) في النسخة الأخرى: «تغيّر المعنى مع اتفاق اللفظ».
(2) في النسخة الأخرى: «من نحو» بزيادة «من» وهما سيان.
(3) في نسخة: «ونحوها».
(4) في نسخة: «إلى الفاء»، بصيغة الإفراد.

والإبدال في المعنى واحدٌ، قيل: ليس هو كذلك في الحقيقة؛ لأن حقيقة معنى القلب في مفهوم اللغة هو تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تنحية. والبدل: وضع الشيء مكانَ غيره، على تقدير إزالة الأول وتنحيته، فكأن حروف العلة يقارب بعضها بعضا، فعُبِّرَ عنها بمعنى القلب الذي هو [تغيير] معنى الشيء وأصلُه قائمٌ فيه، وغير حروف العلة لتباينها عُبِّر عنها بالإبدال الذي أصله في تقدير التنحية والإزالة.

فصل: فإن قيل: لِمَ بدأنا[1] بالكلام على الزيادة قبل النقصان وغيره؟ قيل: لأن تصريف الزيادة في العربية أكثرُ من تصريف النقصان وغيره، ولأنّ الزيادة في الأكثر ترجع لشيء يتعلق بالمعاني فتزاد لأجله الحروف، والنقصانُ في الأكثر يرجع إلى شيء[2] يتعلق باللفظ، فلذلك قُدِّم الكلام على حروف الزيادة.

ولا تخلو دلالة حروف الزيادة من سبعة أقسام: زيادة معنىً، وزيادة إلحاق، وزيادة مدٍّ، وزيادة عِوَض، وزيادة تكثير، وزيادة إمكان، وزيادة بيانٍ.

فزيادة المعنى مثل حروف المضارعة وألف فاعلٍ وواو مفعول وزيادة[3] التثنية والجمع وزيادة التصغير وزيادة التكسير وما أشبه ذلك، وإنما وجب زيادة مثل هذا؛ لأنه لما لحق معنى الأصل[4] معنى زائد وجب أن يَلحقَ لفظَ الأصل زيادةٌ تدلّ على ذلك المعنى.

وزيادة الإلحاق، مثل واو كوثر وياء صيرف وألف أرطى ونون رعشن، وإنما جازت زيادة مثل هذا ليكون للأصل القويّ وهو الثلاثي بالكثرة من القوة والصورة ما للضعيف من القلة وهو الرباعي والخماسي؛ لئلا يُهْتَضَم حق القوي، ألا ترى أنه يجوز أن تبني من الثلاثي رباعيا وخماسيا، وليس لك أن

(1) في نسخة: «فلِمَ» بفاء العطف.
(2) في نسخة: «يرجع الشيء»، وهما بمعنى.
(3) في نسخة: «وزيادتي التثنية».
(4) في نسخة: «بمعنى» بباء الجر، وكلتاهما صواب.

تبني[1] الخماسي رباعيا، ولا من الرباعي؛ لأن هذا إنما هو هدمٌ، وليس ببناء.

وزيادة المد كألف رسالةٍ ودلالة وياء صحيفة وشديدة وواو عجوز وملول لتمكين الحروف وتبيينها وتعديلها وتقويمها، ولأنه يزول معه قلق اللسان بالحركات إذا اجتمعت، وازدحام الأمثال إذا تجاورت، يدلّ على ذلك ما يُعلم حساً من تسكين لامات الأفعال الماضية إذا اتصلت بها الضمائر التي للفاعلين.

وزيادة العوض كتاء زنادقة، وهاء يهريق، وسين يُسطيعُ، وميم اللهم، ونحوه وهو كثير، وإنما فُعِل ذلك مقاصّةً بحق الخلف، وعوضًا عمّا اختلّ وانحرف.

وزيادة التكثير كميم ابنمٍ وزرقمٍ وستهمٍ[2] الوقف زيدت الميم في اللفظ من أجل تفخيم المعنى.

وزيادة الإمكان كزيادة ألف الوصل؛ لأنه لا يمكن الابتداء بساكن، وزيادة الهاء في مثل: عِه وشِه وقِه في الوقف؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ الحرف ويوقفَ عليه.

وزيادة البيان كزيادة هاء السكت في مثل: ﴿سُلْطَنِيَهْ﴾[3]، و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[4] ويا زيداه، فكل شيء فُعِلَ من هذه الزوائد لم يُزَدْ إلا لمعنىً من المعاني، وليس المراد بزيادتها أنّ دخولها وخروجها سواء، إذ لو كانت كذلك لأفادت تلك المعاني مع عدمها، وإنما أُوقع عليها لفظ الزيادة إشعاراً بأنها ليست بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ.

والأوزان على ضربين: أوزانُ لفظ وأوزان تقدير، فالأصولُ تُوزن بمثلها؛

(1) في نسخة: «وليس تكاد تبني»، والعبارة المثبتة أوفق.
(2) انظر: **المنصف**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ط1، ج1، مكتبة الباني الحلبي بمصر، 1373هـ/ 1954م، ص152.
(3) سورة الحاقة، من الآية: 29.
(4) سورة الحاقة، من الآية: 19.

لأنه لما أُريد النطقُ بأوزانها ولم يُمْكِن أن توزنَ بذاتها وأعيانها إذ لا يقع فرق بين اللفظ والوزن، فأخذت حروفٌ من نفس الفعل وهي الفاء والعين واللام.

فإن قيل: ولِمَ أُخذتْ من نفس الفعل دون الاسم؟ ولِمَ لـمّا أُخذتْ من نفس الفعل خُصّت بأن سُمّيت فاءً وعينا ولاماً؟

قيل: أما أخذها من نفس الفعل دون الاسم فلأن أصل التصريف للأفعال، وهي أغلب عليه من الأسماء[1] وأما اختصاصها بهذه التسمية فلأنها أخذت من لفظ فَعّل والتفعيل، وإنما أخذت من لفظ[2] فعّل والتفعيل؛ لأن العرب تعبّر به كل فعل ذي علاج أو غير ذي علاج، غريزةٍ أو غير غريزة، كان أو لم يكن، قال الله عز وجل: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[3]، وقال: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[4] فهو أعمّ ما يُعبّر به عن الأفعال، فإن كانت[5] الكلمة رباعية ضاعفتَ اللام ووزنتها بلامين، لا يمكنك غيرُ ذلك، فقلت في جعفر: فعلل، وإن كانت خماسية ضاعفت اللام أيضاً ووزنتها بثلاث لامات، فقلت في جَحْمَرِش: فَعْلَلِل، فإن[6] تكررتِ العينُ وحدها أو العين واللام أو الفاء والعين كرّرتَ ما تكرّر، فضرّب: فعّل، وجَلَعْلعَ: فَعَلْعلَ، ومَرمَريس ومرمريت: فَعْفَعيل، وليس غيرهما، وإن نقصتَ من الأصول نقصتَ من الوزن مثله، فيدٌ: فَعٌ؛ لأن المحذوف لامها، وعِدْ: عِلْ؛ لأن المحذوف فاؤها، وقُلْ: فُلْ؛ لأن المحذوف عينها.

وإن تغيّر من حروفِ الموزونِ شيءٌ عن موضعه غيّرتَ من الوزن[7] على

(1) في نسخة: «فلأن التصريف أصل للأفعال وهو أغلب عليها من الاسم»، وكلتاهما بمعنى.
(2) في نسخة: «من نفس» عوض «من لفظ».
(3) سورة الأنبياء، الآية: 23.
(4) سورة إبراهيم، من الآية: 27.
(5) في نسخة: «وإن» على العطف بالواو.
(6) في نسخة: «وإن» على العطف بالواو.
(7) في نسخة: «غيّرت الوزن» من غير «من».

حدِّ تغيّره، فوزن شاكٍ ولاثٍ: فالعٌ؛ لأن اللام مقدّمة[1] على العين. ووزن أَيْنُقٍ: أَعْفُل، على أحد الوجهين؛ لأن عينه مقدّمة على فائه.

ووزنُ أشياء عند الخليل[2]: لفعاء؛ لأن لامه مقدمة على فائه، ووزنه عند الأخفش[3]: أفعاء؛ لأن المحذوف لامه، ووزنه عند الكسائي[4]: أفعال؛ لأنه لا يحذف منه شيئ[5] فالوزن وزنان: وزن لفظ ووزن تقدير، فوزن اللفظ يُعلم به ما للكلمة بعد تغييرها من الخط، ووزن التقدير يعلم به أحكام التصغير والتكسير وغيرهما مما يجري مجرى النظير، ألا ترى أن مَلَكًا لما كان في أصله مَفْعَلاً جُمِعَ جمع الرباعي، فقيل: ملائكة وملائك، مثل: مسلك ومسالك، ومهلك ومهالك، وإنّ مَلِكًا لما كان بوزن فَعِل: لفظا وتقديرا وجُمِعَ جَمْع الثلاثي فقيل: مَلِكٌ وأملاكٌ، مثل: وَرِكٍ وأَوْراك، ونحوه، وإنّ مالكا لما كان فاعلا جُمع على فُعّال، فقيل: مالكٌ وملّاكٌ، مثل: ناسك ونُسّاك؟ فهل هذا كله إلا لما ذكرناه من الأحداث؟! انتهى النص.

وقد حرص الباحث أن يجعل هذه المقدمة واحداً من ملاحق رسالة علمية أنفق فيها من عمره سنين عددا، لكن لم يقدر له ذلك لظروف لا يتسع المقام لذكرها، وها هو ذا ينشرها مفردة، وأحمد الله تعالى أن رفع عنا إصرنا والأغلال التي كانت علينا، وإليه أبتهل رافعا أكف الضراعة أن يجبر كسرنا، ويصلح ذات بيننا، ويحفظ بلادنا وأمتنا وأن يحسن خاتمتنا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(1) في نسخة: «لأن اللام متقدمة» عوض ما هو مثبت.

(2) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، أستاذ سيبويه ومؤلف معجم العين، ومخترع علم العروض، توفي سنة 165هـ، انظر نزهة الألباء، ص45-48.

(3) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، قرأ مع سيبويه وأخذ عنه، وهو من كبار نحاة البصرة، توفي سنة 215هـ، انظر نزهة الألباء، ص133.

(4) هو رأس مذهب الكوفة، وأحد كبار القراء، أبو الحسن علي بن حمزة، توفي سنة 189هـ، انظر نزهة الألباء، ص67-75.

(5) في نسخة: «شيئاً» بالنصب، والنصب وجه على بناء الفعل «تحذف» للمعلوم وللمخاطب.